حق عنده أو في ذمته لله تعالى كزكوة ونذر أولآدمي
فيجب إن يوفي فورا من تركته الخوف ولا يكفي
بعد التوبة وكذا لو مات في ضياع أهمله لتوكلها
وظاهر أطلاقه الوجوب في هذه الحالة وإن لم يقع
به نحو مرض أو خوف بعضهم نحو موض خوف
وقد يقوم وكذا يوصي لمن عرف عنه أنه متى كان له
شيء في تركته أو أقبضه لها وقد لكن زاد على
الثلث أو لا لم تنفذ الزيادة إلى الورثة إلا بإجازتهم
قبل الموت إن علم أنه قد يموت به فبخلاف
ما لو صح منه ثم عجز بعد ذلك حتى يموت
ثم ما ذكر المعصية تعم الإصرار والعزم
على العود أبو بكر الطلاع فقال الوجوب واسقاط
وجوبها إقالة فتاب في الكتاب والسنة وشرائط
جماع وتشترط لصحة التوبة شروط الأول الإقلاع
عن المعصية حال العلم كان مقلعا عنها أو مصرا على
معاودتها سواء كانت أولية أو غير لها خلافا

لها أبو بكر الصباغ الثاني التوبة من حيث
المعصية أي بأن لكون لله تعالى خالصة لا لخوف
كعقوبة تعالى أو لرفيع عنها أو لخوف عليه فندم
وعزم على عدم العود لها حال به وخوفا من
وقوع مثله أو من سقوط لفظ عنه القاضي
ولها إذا قبل وله وندم لكونه وله أو بقبل
يتوجع مثله وتم بعزم الثالث التأخير على من
يعود العفو فاعلم أن لصورة له عنه و
كمحبوب تعذر زواله ويعزم فيه العزم على
عدم العود له قال القاضي ومن تاب في رمضان
من شرب الخمر أو ترك الصلوة وفي عزمه أو يعود
وبعد مع تصح توبته أنه يصير الرابع إن كانت
قوليه فيحول العائد وإن كان فعليه بصورة
الشاهد كتعمد العدة فمن باع أو أذا تابع
عليه ولا أعود إليه أو ما كنت صليه فلان وفي
وقد تنتهي عنه ولا يتعين عليه التعرض لكونه
أنه لا يزول بالتعرض له بل بكونه عنه بالتي

Copyright © King Saud University